



اسم المقال: دراسة في مستقبل العلاقات التركية - العراقية بعد الاحتلال الانكلو أمريكي

اسم الكاتب: د. حسين حافظ وهيب

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/6753>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/16 02:00 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



دراسة في مستقبل العلاقات التركية-العراقية بعد الاحتلال الانكلو امريكى

الدكتور

حسين حافظ وهيب

قسم الدراسات الاسيوية

مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد

المقدمة:

تباينت النظرة الى السياسة الخارجية التركية بوصفها تارة سياسة براغماتية تحاول ان تحقق قدرا كبيرا من المصالح القومية ضمن افق من النظرة احادية البعد في العلاقات الدولية⁽¹⁾ وتارة اخرى بأنها سياسة واقعية تتمتع بقدر كبير من الرؤية الدقيقة لما يسير عليه الوضع الدولي، وتطمح الى تأمين مصلحتها القومية-الوطنية عبر التعاون مع الحلفاء والاصدقاء في مجمل الفضاءات الاقليمية والدولية⁽²⁾ في حين يرى البعض الآخر بأن السياسة التركية هي سياسة متصلبة واحادية الوسائل لاسيما في المسائل التي تثير قدرا كبيرا من الهواجس الامنية القومية المباشرة سرعان ما تكتسب قدرا اكبر من الأصرار الذي لا يعرف المرونة على ما تعتبره موقفا صائبا ومشروعا خاصة اذا تزوج مع تهديدات امنية، سواء أكانت مقنعة ام مكشوفة⁽³⁾ واذا كان ثمة تقييم سليم للسياسة التركية وموقفها من احتلال العراق فلا مجال الا للالتقاء مع الرأي الاخير الذي يمكن ارجاعه تواضعا الى المبدئين اللذين يحددان فهم انقرة لسياسة الامن القومي وهما "حماية الوحدة الوطنية والدفاع عن السيادة والحريات المشروعة". ولأن موضوع احتلال العراق قد اثار ت قدرا كبيرا من الهواجس التركية حول هاتين المسألتين فإن تركيا قد ازدادت تصلبا كلما اقترب الوقت من احتلاله وبالتالي فإن هذا الموقف قد كلفها الكثير من التداعيات على المستويين الداخلي والخارجي وهو ما سنحاول التطرق اليه.

اولا: الموقف التركي من احتلال العراق

لاشك ان السياسة التركية شأنها شأن بقية السياسات في الدول الاخرى تخضع لمؤثرين اساسيين في عملية صنع سياساتها الخارجية هما "البيئة الداخلية والبيئة الخارجية". الا ان الفرق

⁽¹⁾ see www.washingtoninstitute.org/media/samitruk.htm (august 1999) p.2.

⁽²⁾ هايننتس كرامر -تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد-التحدي المائل امام كل من اوربا والولايات، تعريب فاضل جكتر، مطبعة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ١، ٢٠٠١، ص ٣٦٠.

⁽³⁾ نفس المصدر-ص ٣٦٠.

بين السياسة التركية وغيرها هو ما يبدو من ترابط شديد بين المؤثرين المذكورين، مما يدفع باتجاه تضيق هامش الحرية لصانع القرار التركي في العديد من المواقف، فأذا ما تناولنا المؤثرات الداخلية لوجدنا انها تؤثر درجة كبيرة من الحراجه التي تتطلب قدرا اكبر من التوازن في اتخاذ القرارات لاسيما المتعلقة منها بالأمن القومي التركي^(٤).

البيئة السياسية الداخلية يمكن اختصارها تواجعا بأنها تعبر عن نوع من القطبية الثنائية، حيث تشكل الاحزاب السياسية وقياداتها أحد القطبين وتشكل قيادة الجيش ومعها نخبة الدولة الاتاتوركية القطب الاخر الاقوى، وهذان القطبان لم يتواعما كثيرا، ولم يكن ممكنا تحقيق توازن قوة بين الطرفين منذ زمن بعيد^(٥).

وإذا أضفنا الى ذلك الشكوك العميقة التي تنظر من خلالها التيارات العلمانية والتغريبية والمؤسسة العسكرية الى الاحزاب الدينية امكنا ادراك ان هذه الظاهرة قد ادت الى وهن عام على صعيد القيادة السياسية الحاسمة فحين وصل حزب العدالة والتنمية الى السلطة في اعقاب انتخابات ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢ كانت المرحلة التي سبقت وصوله قد شهدت اعلى درجات التوتر والاحتقان بين التيارات الاسلامية في تركيا والنظام السياسي، اذ مورست خلالها ما يمكن تسميته "حرب اباداة" ضد كل ما هو اسلامي وعلى جميع الصعد، هذه المرحلة التي ابتدأت في شباط عام ١٩٩٧ اوسقطت في ٣ تشرين ثاني ٢٠٠٢ جاءت نتيجة شكوك المؤسسة العسكرية بأن "اربان" والاسلاميون يريدون تغيير طبيعة النظام "واسلمة" المؤسسات تدريجيا والانقلاب على الايديولوجيا الكمالية برمتها^(٦)، لذا تعهد العسكر بالدفاع عن ثوابت الجمهورية العلمانية حتى لو تطلب الامر حسب قولهم حربا لألف عام^(٧).

من هنا يمكن ادراك حقيقة ان حزب العدالة والتنمية قد حاول نزع الشكوك التي تساور المؤسسة العسكرية واولئك^(٨) الحريصين على مستقبل العلمانية ،وكي يخلق مناخ من الثقة سارع الحزب الى تأكيد عدم اسلامية حركته الجديدة.

"see for instance ' m.hakan yavuz' search for anew social contract in turkey" and fethullah gulen, the virute party and kurds "SAIS review.vol 19(winter spring 1999) pp13-144.

(٥) محمد نور الدين -تركيا الى اين "حزب العدالة والتنمية في السلطة" المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٨٧، ٢٠٠٣/١ ص ١٧-٢٥.

(٦) هذه المرحلة سميت بمرحلة ٢٨ شباط نسبة الى الاجتماع لمجلس الامن القومي التركي الذي انعقد في يوم الاحد من شباط ١٩٩٧ واتخذ قرارات من (١٨) بندا تدعو الحكومة التي كان يترأسها الاسلامي "نجم الدين اربكان" بالائتلاف مع "تانسو تشيلر" زعيمة حزب "الطريق القويم" الى اتخاذ التدابير المنصوص عليها في القرارات لوضع حد لنشاط التيارات الاسلامية وعلى مختلف الصعد وهذه التدابير فيما لو نفذت لكانت تعني استئصالا لبنية الحركة الاسلامية... ومانع "اربان" التوقيع على القرارات ثم وقع لاحقا ولم ينفذ ايا منها الى ان اطيح بحكومته بعدما فقدت تأييد الاكثرية في اواخر حزيران ١٩٩٧ وكانت الحكومات التي توالى على رئاستها "مسعود يلماز وبولند اجويد" شرعت بأوسع حملة اباداة لكل مظاهر الحركة الاسلامية فحظرت الاحزاب الاسلامية الواحد تلو الاخرى. انظر بهذا الصدد محمد نور الدين -تركيا الى اين "حزب العدالة والتنمية في السلطة" المستقبل العربي-بيروت-العدد ٢٨٧

٢٠٠٣/١ ص ١٧-١٨.

(٧) هايننس كرامر-تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد-مصدر سابق-ص ١٠٧.

(٨) محمد نور الدين-تركيا الى اين-مصدر سابق-ص ٢٤.

اما المؤثر الداخلي الآخر الذي لا يقل اهمية فهو كيفية حل مسألة عقيدة الدولة الرسمية القائلة بأمة ودولة واحدة غير قابلة للتجزئة مع الوجود غير القابل للأنكار لأتني عشر مليون من البشر ينتمون الى اصول اثنية مختلفة ويتمتعون بخلفيات ثقافية مغايرة يطالب قسم منهم بحقوق متميزة وبسبب هذه الظروف فقد شكلت المشكلة الكردية شرخا كبيرا في مسار الديمقراطية التركية، فعلى الرغم من الادراك المتنامي بين صفوف المجتمع التركي لحقيقة ان القضية الكردية اكبر من مجرد مشكلة نزعة انفصالية اراهابية او تخلف اقتصادي واجتماعي، وعلى الرغم من ان الخطر الذي يهدد الوحدة القومية جراء ابقاء المشكلة على حالتها غير المرضية فليس هناك ثمة حل في الافق المنظور، وذلك ما يشكل احدى اهم العقبات التي تواجه السياسة التركية. لاسيما اذا ادركنا بأن المشكلة الكردية لدى تركيا تتربط ترابطا شديدا مع مشكلة الاكراد في العراق وسوريا وايران^(٨).

اما المؤثر الداخلي الثالث فهو الواقع الاقتصادي التركي، اذ ليس ثمة ما يلوح في الافق لعملية رخاء اقتصادي مستمر، فالأزمات الاقتصادية تأخذ شكلا هلاليا يتباين تباينا شديدا بين الصعود والهبوط، وقد ارتبط الاقتصاد التركي ارتباطا واضحا بالمساعدات والقروض التي توفرها الدول المانحة ومن بين اهمها الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي وبعض الدول الاوربية، ناهيك عن ارتباط هذه القروض والمساعدات بالمواقف السياسية ما تعلق منها على صعيد الداخل التركي او المواقف الاقليمية التي تبدو فيها تركيا وقد ارتدت لباسا براغماتيا واضحا.

وإذا ما انتقلنا الى المحددات الخارجية لوجدنا انها تبدو اكثر حرجة واقل مساحة في حرية حركة السياسة الخارجية التركية، فالدور الوظيفي لتركيا في الاستراتيجية الامريكية يتأثر بشكل كبير بما تحققه الولايات المتحدة الامريكية من نجاح واخلق في مشروعها الكوني، ونظوا لأرتباط هذا الدور بحجم المساعدات الاقتصادية المقدمة لتركيا، يصبح الحديث عن السياسة الاقتصادية التركية مرتبطا بشكل مباشر بطبيعة التغيرات الكونية، وإذا اضفنا الى ذلك ان المشروع الامريكي يتقاطع في الكثير من الاحيان مع رؤية البعض من الدول الفاعلة في الاتحاد الاوربي كفرنسا والمانيا لاسيما في مسألة احتلال العراق وغيرها من المسائل الجوهرية، ادركنا كم تحتمل البيئة الخارجية قدرا كبيرا من الضغط ومساحة محدودة من التحرك امام السياسة التركية.

فمن المعروف ان تركيا تعتبر انضمامها الى دول الاتحاد الاوربي من المطالب القومية الاستراتيجية التي لا يمكن لأية حكومة تركية التخلي^(٩) عنها وبالتالي فإن اختلاف المواقف بين الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الاوربي قد وفر بيئة حرجة اقتضت قدرا كبيرا من الموازنة السياسية في اتخاذ القرار وهذا ما تعرضت له سياسة حكومة حزب العدالة والتنمية. فحين تشكلت هذه الحكومة في تشرين اول عام ٢٠٠٢ كانت قد اعتبرت من قبل السياسة

(٨) توماس بوا-تاريخ الاكراد-ترجمة محمد تيسير ميرخان، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ايلول ٢٠٠١، ص ١٩٩-٢٠١.

(٩) m-williams, eds. turkey and europe (printed 1993) pp100-39

نقلا عن-هاينتس كرامر-تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد-مصدر سابق-ص ٣٠٨.

الأمريكية مدخلا جيدا يساعد على تسهيل اتخاذ القرارات الصعبة بشأن المشاركة العسكرية في الحرب على العراق، نظرا لأن غالبية النواب في البرلمان كانوا من أعضاء الحزب، إلا أن التطورات اللاحقة افضت الى معارضة نواب الحزب انفسهم مبدأ المشاركة العسكرية، الأمر الذي قلب جميع التوقعات الأمريكية^(١٠). وحين بدأ التنسيق مع الدول العربية المعنية بالحرب على العراق، الأمر الذي تم التعبير عنه لدى زيارة "عبد الله كول" التي شملت اربع دول عربية هي "سوريا والاردن والمملكة العربية السعودية ومصر"، ورغم ان تلك الزيارة كانت تبتغي خلق موقف اقليمي موحد، سواء مع الحرب او ضدها، بغية تفادي اتخاذ موقف تركي منفرد، إلا ان اخفاق هذه السياسة في عدم الوصول الى اتفاق اقليمي موحد ادى الى ارباك شديد لدى الساسة الاثراك^(١١). فالمطلب السياسي التركي كان يرمي الى المشاركة الجماعية في الحرب، اذا كان من غير المتعذر تجاوزها وتحت مظلة الامم المتحدة، كما هو الحال عام ١٩٩١، وان الاجماع الاقليمي سوف يحرر الحكومة التركية من ضغط الرأي العام وبعض نواب حزب العدالة والتنمية الراضين لمبدأ الحرب، وبالتالي فإنه سوف يجنب التصادم مع المؤسسة العسكرية التي تدفع باتجاه اتخاذ موقف مساند للولايات المتحدة الأمريكية بغية الاستفادة من مزايا ما بعد الحرب. كذلك فإن تركيا تخشى من اتخاذ موقف مضاد للسياسة الأمريكية ربما لا يجنبها من ردة فعل تتعلق بقدرة الولايات المتحدة في التأثير على المؤسسات النقدية الدولية، وبالتالي ايقاف المعونات الاقتصادية لها، وهذا ما يعرض اقتصادها للمخاطر. لكن فشل الجهود التركية في خلق مناخ اقليمي موحد لمعالجة مسألة الحرب على العراق نتيجة للضغوط الأمريكية فقد قدمت الحكومة التركية مذكرة الى البرلمان التركي تدعوه فيها الى الموافقة على تمركز قوات اجنبية على الاراضي التركية وارسال قوات التركية الى شمال العراق وليس (كل العراق)^(١٢). فعرض الأمر على البرلمان في الاول من آذار لبحثه حيث برزت عوامل كثيرة حالت دون الموافقة عليه ومن أهمها:-

١. المخاوف التركية حول مستقبل القضية الكردية في العراق وارتباطها بقضية الاكراد في تركيا، وعدم اعطاء الاثراك ضمانات مؤكدة من قبل الولايات المتحدة حول عدم امكانية قيام دولة كردية في العراق^(١٣).
٢. التصور التركي بأن حربا على العراق لا يمكن انجاحها الا بفتح جبهة على شماله عن طريق تركيا، وقد ترابط هذا التصور مع تصريحات دول الجوار الجغرافي "سوريا والاردن والمملكة العربية السعودية وايران" بأنها لن تسمح بمجابهة العراق عبر اراضيها^(١٤) وبالتالي فإن هذا الموقف اتاح قدرا كبيرا من المرونة لدى الاثراك في تحقيق اعلى قدر ممكن من الضمانات السياسية وبعض المساومات الاقتصادية سواء قبل الحرب او بعدها.

(١٠) الوفاق الوطني، جريدة اسبوعية عراقية، العدد ٦٢٢، السنة الثانية عشر، ١١-١٧ نيسان ٢٠٠٤، وقائع الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت من ٨-١١ آذار ٢٠٠٤ حول احتلال العراق وتداعياته ص ٤.

(١١) نفس المصدر-ص ٤.

(١٢) التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٢-٢٠٠٣) المواقف الاقليمية تجاه الازمة الأمريكية العراقية-الطبعة الاولى-

القااهرة-يونيو-٢٠٠٣ ص ١٠٩.

(١٣) نفس المصدر-ص ١١٠-١١١.

(١٤) نفس المصدر-ص ١١٠.

٣. التعامل الاستباقي الذي كانت الولايات المتحدة تمارسه مع القادة الأتراك اثناء المفاوضات لفتح جبهة تركية، وكان موضوع موافقتهم محسوم سلفاً، وقد بدى ذلك واضحاً لدى استقبال الرئيس الأمريكي "بوش" لوزير الخارجية والمال التركيين في شباط ٢٠٠٣ وقوله لهم "لاشيء تفعلونه ايها السادة على اراضيكم... اذهبوا الى بلادكم ومرروا هذا الاتفاق في برلمانكم"^(١٥) ومما زاد من الاستياء التركي ان العديد من الاتفاقيات السرية المتعلقة بمقاربة الموقف العسكري التركي بالمساعدات الاقتصادية كانت تمرر عبر وسائل الاعلام وتنتشر في الصحف العالمية وبدى وكان الأتراك يبيعون مواقفهم السياسية^(١٦).
٤. معارضة الرأي العام التركي وبالأخص الاسلامي المشاركة في الحرب واقتراح ذلك بالحملة التي تزعمها الرئيس نجلت سيزار وبولنت ارينتس رئيس البرلمان بأن اية مشاركة عسكرية تركية في الحرب على العراق دون شرعية دولية تعتبر انتهاكاً للمادة ١٢ من احكام الدستور وان اصرار الحكومة على المشاركة العسكرية سوف يعرض مستقبلها لنتائج خطيرة^(١٧)، وبعد تولي "رجب طيب اردغان" رئاسة الحكومة في ١٦ آذار ٢٠٠٣ كانت القطيعة مع الولايات المتحدة في مجال الحرب على العراق قد بلغت حداً خطيراً لا يتواءم مع السياسة التركية التقليدية التي عرفت بها تركيا خلال العقدين الماضيين، والتي كانت تصوغها قوى سياسية معروفة عنها نزوعها التلقائي الى الابتعاد عن تنشيط العلاقات مع العالم العربي الا في الجوانب الاقتصادية، وفي النظر الى العلاقات مع الولايات المتحدة وفق تحالف استراتيجي تبرر كل صنوف التعاون بلا قيود وتوظيف هذه العلاقة في خدمة الدور التركي الاقليمي والخروج من المأزق الاقتصادية التي تمر بها تركيا^(١٨). وبدى ان تعديل الاداء داخليا وخارجيا من قبل حزب العدالة والتنمية يمثل اطاراً سياسياً جديداً، هذا التعديل لم يكن مقبولاً من قبل المؤسسة العلمانية التي ترى بأن التوجه نحو الشرق المسلم والعربي تحديداً ورفض التعاون مع الولايات المتحدة عسكرياً يمثل تهديداً للمصالح التركية^(١٩).
- ولم تكن المؤسسة العلمانية بمنأى عن القراءة الدقيقة للاستراتيجية الأمريكية في العراق، اذ ان واشنطن لا بد وان تبقى حريصة على متابعة التنسيق مع تركيا في رسم السياسة العراقية وتنفيذها، وفي اجترار فكرة واضحة عن مكانة تركيا ودورها في المخططات الأمريكية الخاصة بعملية اعادة اعمار العراق ما بعد الاحتلال وعن كيفية تمكينها من القيام بهذا الدور^(٢٠). وقد ابدت المؤسسة العلمانية قلقها الشديد حول هذه المسألة وعرضت على "اردغان" مجموعة من المسائل الأخرى المهمة، من بينها ان الولايات المتحدة اذا ما نجحت بأحتلال العراق دون مشاركة تركية^(٢١) وفي ظل التعامل مع المسألة الكردية الذي ظل في اكثر الاحيان مصحوباً

(١٥) محمد نور الدين-ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً بيروت-لبنان(٨-١١) آذار ٢٠٠٤، محاضر الجلسة المنشورة في صحيفة الوفاق، ص ٤.

(١٦) التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٢-٢٠٠٣) - مصدر سابق-ص ١١٠.

(١٧) محمد نور الدين-نفس المصدر-ص ٤.

(١٨) التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٢-٢٠٠٣)-نفس المصدر-ص ١٠٧.

(١٩) نفس المصدر-ص ١٠٧.

(٢٠) هاينتس كرامر -تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد-مصدر سابق-ص ٣٨٣-٣٨٤.

(٢١) محمد نور الدين-ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً-مصدر سابق-ص ٤.

ببطانة رقيقة من عدم الثقة، والذي برز على السطح في اعقاب الاتفاق بين الفريقين الكرديين العراقيين المتنافسين في الشمال العراقي الذي تم بوساطة امريكية في واشنطن خلال ايلول/سبتمبر ١٩٩٨ دون مشاركة تركية قد يفضي احتلال العراق الى وضع خاص لأكراده مما يمكن اعتباره عنصر قلق امني في المناطق التركية^(٢٢). كذلك فإن الولايات المتحدة سوف تقوم بممارسة الضغط على تركيا لأجبارها على تلبية المطالب العراقية المحتملة حول اقتسام المياه معها والتي عولت عليها السياسة التركية كثيرا مما يعني مصادرة مشروع "GAP" برمته والذي كلف الأتراك الكثير من الجهد والمال حيث عد من المشاريع الاستراتيجية لمبادلة المياه بالنفط.. كذلك فإن مصادرة الطموحات التركية في الانتماء الى دول الاتحاد الاوربي سيكون امرا ممكنا نظرا لفاعلية الدور البريطاني في هذا المجال وبالتالي فإن جميع الادوار الاقليمية التي تلعبها تركيا على المستويين الاوربي والشرق اوسطي سوف تكون عرضة للمخاطرة. وفي سياق الدعوة الى التعاون مع الولايات المتحدة برزت اتجاهات عدة حتى بين العسكريين انفسهم الذين كانوا يرون بأن المشاركة التركية في الحرب لا بد وان تتم بشروط من اهمها^(٢٣):-

١. عدم السماح بوجود القوات امريكية برية على الارض التركية الا بأعداد محدودة وليس كما جاء في الطلب الامريكي "٩٠٠٠٠" جندي ينتشرون في جنوب تركيا وشمال العراق.

٢. الوصول الى صيغة تتساقط تسمح بتسهيلات تركية واسعة للقوات الجوية الامريكية للعمل بحرية في الاجواء التركية، على ان يدخل الجيش التركي نفسه الاراضي العراقية ليكون العنصر الحاسم والمانع لأية طموحات كردية عراقية لأعلان كيان مستقل يتقاطع مع اهم الثوابت التركية الراضية لأي شكل من اشكال استقلال الاكراد في العراق. وقد برر اصحاب هذا الاتجاه بأن هذه الشروط لا تثير حساسية لدى الرأي العام التركي، يتناقض مع الدستور، فضلا عن انها توفر اكبر قدر ممكن من حرية الحركة للقوات التركية في الاراضي العراقية، مع تأكيدهم على ان هذا الدخول لشمال العراق لا يعني المواجهة المباشرة مع الجيش العراقي او ميليشيات الاكراد العراقيين.

اما الاتجاه الآخر الذي تزعمته الحكومة ونواب حزب العدالة والتنمية في البرلمان ونسبة كبيرة من اعضاء حزب الشعب الجمهوري المعارض، فإنهم كانوا يرفضون مبدأ المشاركة في الحرب ويرون ان الاولوية هي منعها، وقد اظهروا حساسية كبيرة لتواجد قوات اجنبية على الارض التركية لأنها تمس السيادة التركية^(٢٤).

هذه الصعوبات التي وضعت امام حكومة "عبد الله غول" ومن ثم "رجب طيب اردوغان" كانت تعني ان خيار المشاركة العسكرية يجب ان يكون امرا مستبعدا مهما كانت النتائج المترتبة على هذا القرار.

وفي ضوء تمسك الحكومة بهذا الرأي وبحثا عن شرعية اقليمية تؤكد على هذا الموقف جاءت خطوات الدعوة الى عقد قمة اقليمية للدول المجاورة للعراق في اسطنبول حضره ستة من وزراء خارجية الدول ذات الصلة بالمسألة العراقية، وتحدد هدف المؤتمر في بحث المسائل التي

(٢٢) هاينتس كرامر نفس المصدر - ص ٣٨٣.

(٢٣) التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٢-٢٠٠٣) - مصدر سابق - ص ١٠٧.

(٢٤) التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٢-٢٠٠٣) - مصدر سابق - ص ١٠٧.

يمكن ان تقوم بها القوى الاقليمية للحيلولة دون وقوع الحرب... ورغم ان المؤتمر لم يخرج بأجراءات واقعية، الا انه وفر قدرا معقولا للحكومة التركية لتلافي ضغط المؤسسة العسكرية وبعض الاطراف الداعمة لمبدأ الحرب، وبالتالي فإن الموقف الاقليمي قد قدم مبررا للحكومة التركية ايضا في مواجهة الضغوط الامريكية^(٢٥).

الولايات المتحدة من جانبها لم تتوقف عن السعي في اقناع الحكومة التركية بفتح جبهة شمالية على العراق، ولم تتوقف جهود "اللحظة الاخيرة" التي كان يقوم بها نائب الرئيس الامريكي "ديك تشيني" بعد ان وصل الى تركيا حاملا رسالة خطية من الرئيس "بوش" تتضمن بأن ضغط الوقت لم يعد لصالح تأجيل الموافقة، وقد اقترنت الرسالة ببعض الضمانات المتعلقة بالمسألة الكردية وبالدور التركي لعراق ما بعد الاحتلال.

وبدى ان الالحاح الامريكي يعني ان لاحرب على العراق بدون تركيا، ولم يدرك الساسة الاترك ان جدية الانذار الذي اطلقه الرئيس بوش فجر الثلاثاء ١٧/ آذار/ ٢٠٠٣ كان قد اسقط جميع الرهانات، فأجتمعوا مساء ذلك اليوم وقرروا بالأجماع "رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية ورئيس اركان الجيش" ان يشاركوا في الحرب وان مذكرة ستقدم للبرلمان خلال ساعات للموافقة عليها، ولكن يبدو ان الولايات المتحدة قد حسمت امرها بشن الحرب اعتمادا على الجبهة الجنوبية فقط، لذلك كان جواب "كولن باول" لوزير الخارجية التركي "غول" واضحا حين ابلغه قرار قمة دولته للمشاركة في الحرب "شكرا لسنا بحاجة لكم، واذا كنتم تريدون المساعدة فافتحوا فقط ممرا جويا لطائراتنا"^(٢٦).

الموقف التركي هذا كان تعبيراً واضحاً عن البراغماتية غير المدروسة في التعاطي مع المسائل الجوهرية ذات المساس بالثوابت السياسية، وقد كشف بشكل جلي ان الساسة الاترك لم يكونوا حقيقياً غير راغبين بالحرب على العراق وانما كانوا يمارسون ضغوطاً على اكثر من صعيد، سواء على مستوى الداخل التركي او الوضع الاقليمي والاوربي واخيراً الامريكي، ولكنهم فقدوا في اللحظة الاخيرة فرصة المشاركة التي كانت من الممكن ان تحقق الكثير لصالح تركيا من وجهة نظر العلمانيين والمؤسسة العسكرية التركية.

ثانياً- الرؤية التركية لعراق ما بعد الاحتلال

بعد سقوط النظام العراقي وسيطرة قوات الاحتلال الانكلوامريكي على شؤون العراق، اعتبر التاسع من نيسان اليوم الاكثر حرجاً للسياسة التركية. اذ ان نجاح الحرب على العراق قد شكلت نقطة افتراق واضحة بين الحالة الاستاتيكية العراقية السابقة التي رسمت تركيا خلالها خطأ واضحاً في التعامل مع نظامه السابق وبين المتغيرات الديناميكية التي يمكن ان يؤول اليها الوضع في العراق وكيفية التعامل معها، ويمكن ان نؤشر العديد من الهواجس التركية في هذا المجال من بين اهمها:

١. القلق على مستقبل المصالح الاقتصادية سواء مع العراق تحت الاحتلال او مع سلطات الاحتلال ذاتها التي ترتبط معها تركيا بمصالح اقتصادية مهمة... ومما زاد في هاجس القلق لدى الاترك ما تسرب من معلومات حول احياء خط انابيب كركوك - يافا وخطها على

(٢٥) محمد نور الدين-احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً -مصدر سابق-ص ٤.

(٢٦) نفس المصدر-ص ٤.

- مستقبل ضخ النفط عبر الاراضي التركية ناهيك عن التصريحات الامريكية التي استبعدت جميع الدول التي لم تشارك في الحرب على العراق من عقود اعادته اعمارها^(٢٧).
٢. لم تتضح بعد امكانية رؤية عراق موحد بعد مرحلة الاحتلال، بل ان مجمل الطروحات حول الفيدرالية ومستقبل الوحدة الوطنية لا يزال يكتنفها الغموض لاسيما بعد اتباع المعايير الاثنية والطائفية في تشكيل مجلس الحكم، ومن ثم تكريس الفيدرالية من خلال قانون ادارة الدولة للفترة الانتقالية، واعطاء حق النقض على القوانين اللاحقة بما يفضي الى مزيد من الهواجس حول مستقبل القضية الكردية في العراق وتداعياتها على تركيا^(٢٨).
٣. الدور التركي في الطروحات الامريكية حول الشرق الاوسط الكبير وعدم ورود اشارة واضحة امريكية الى ما يمكن ان تلعبه تركيا في بينتها الاقليمية من ادوار مستقبلية .
٤. مستقبل الفضاءات الاقليمية الاخرى التي كانت تمارسها تركيا بمساعدة الولايات المتحدة واسرائيل لاسيما في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين والقوقاز والبلقان.
٥. مستقبل انضمام تركيا الى دول الاتحاد الاوربي وتأثير الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الدول الاوربية التي شاركت في الحرب على العراق.
- وعلى صعيد المسألة العراقية بدأت تركيا بالاشارة الى وجود خطوط حمراء في العراق، لاسيما في المناطق التي يتواجد فيها التركمان، محذرة من مغبة التدخل الكردي في شؤونهم خلال فترة الحرب... لكن ذلك الامر حصل منذ الايام الاولى لسقوط النظام دون ان تستطيع "انقرة" ممارسة أي ضغط يذكر، بل ان التركمان قد وجدوا انفسهم تحت سيطرة الاكراد من الناحية الواقعية، وقد تعرضوا للعديد من التجاوزات التي شملت حتى دوائر النفوس والتسجيل العقاري بالإضافة الى الاعتداءات الشخصية، لذلك فالتصريحات التركية المتعلقة بمعاملة التركمان اسوة بالاكرد لم تلق اذانا صاغية، ولم يفلح التركمان بعضوية مجلس الحكم الا من خلال ممثلة اعتبرها البعض بأنها لا تنتمي الى الجبهة التركمانية، وبالتالي فإنها لا تمثل التركمان، في حين ان الاكراد قد حصلوا على خمسة مقاعد في مجلس الحكم ناهيك عن الحقايب الوزارية التي تقلدوها^(٢٩). ويعزو البعض من الشخصيات التركمانية هذه المسائل على انها تمثل ردة فعل امريكية ضد الموقف التركي المتعلق بعدم المشاركة في الحرب^(٣٠). اما بصدد المسألة الكردية فمن المعروف ان تركيا كانت تمتلك الحق بموجب اتفاقية عقدت مع الحكومة العراقية عام (١٩٨٢) سمحت للقوات التركية بالتوغل داخل الاراضي العراقية بحدود (١٥) كم لمطاردة اعضاء من حزب العمال الكردستاني، وكانت طويلة الفترة الممتدة من الاعوام ١٩٩١ وحتى ١٩٩٨ ووفق اتفاق مع القيادات الكردية التي تحكمت في شمال العراق بعد انسحاب الحكومة المركزية منه تستطيع الدخول الى الاراضي العراقية بحرية كبيرة وملاحقة الاعضاء البارزين

(٢٧) www.mfagov.tr/grupa/305/htm

(٢٨) انظر صحيفة الصباح، العدد ٤٢٢، ١٨ آذار ٢٠٠٤، ص ٢. وغيرها من الصحف المحلية والعالمية.

(٢٩) محمد نور الدين: ندوة احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا. مصدر سابق ص ٤.

(٣٠) يذكر العميد الركن المتقاعد الدكتور صبحي ناظم توفيق ان الموقف التركي من الحرب على العراق انعكس بشكل ردة فعل امريكية سلبية ازاء العديد من القضايا التي تخص تركمان العراق. حديث شخصي ٢٠٠٣/٧/٣٠.

في الحركة المذكورة^(٣٠)، إلا ان احتلال العراق قد حد من هذه الحرية كثيرا اذ اعتبرت الادارة الامريكية ان ملاحقة الاكراد الاتراك داخل الاراضي العراقية يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية للعراق. وقد عبرت عن هذا الامر من خلال حادثتين منفصلتين، الاولى في نهاية نيسان ٢٠٠٣ والثانية في مطلع حزيران من العام نفسه حين اعتقلت القوات الامريكية اترাকা في كركوك والسليمانية بتهمة الاعتداء والتحضير لعمليات اغتيال، وغطت رؤوسهم بالاكياس اسوة بمعقلي "غوانتانامو"^(٣١). وفي ظل هذه التداعيات وجدت تركيا نفسها مرغمة للتراجع عن الكثير من مواقفها السابقة، وخلال زيارة "عبد الله غول" وزير الخارجية التركية الى واشنطن في تموز عام ٢٠٠٣ اقترح على الادارة الامريكية الاشتراك في عمليات حفظ الامن من خلال مشاركة تركيا عسكريا، الامر الذي قوبل بالاستحسان في ظل تصاعد عمليات المقاومة في العراق وتزايد الخسائر الامريكية في العديد من مناطق تواجدها. وقد تبني مجلس النواب التركي في ٧ تشرين اول قرارا يخول الحكومة التركية ارسال قوات عسكرية الى العراق بناء على طلب واشنطن، وفي هذا الاطار وافقت الحكومة الامريكية على منح تركيا قرضاب (٨٠٥) مليار دولار وبدأت بوادر تقارب ملحوظ دشنته الموافقة الامريكية بشأن التنسيق مع تركيا حول مكافحة العناصر التي اسموها بالارهابية سواء مع حزب العمال التركي او انصار الاسلام في العراق^(٣٢). والواقع ان محاولات الساسة الاتراك لرأب الصدع الذي اصاب علاقتهم بالولايات المتحدة قبيل واثاء الحرب على العراق لايعبر الا عن رؤية مستقبلية قوامها ان تركيا لايمكن ان تتخلى عن ثوابتها الامنية والاقتصادية وان خارطة المصالح الامريكية التركية لازالت تدفع باتجاه تعميق التعاون رغم ما اصابها من وهن من جراء الموقف التركي الاخير، فعلى صعيد المصالح الامريكية يمكن رصد العديد من الثوابت^(٣٣):

١. لازالت تركيا الحليف المسلم لأسرائيل ولازال نموذجها العلماني الديمقراطي رغم كل الثوابت يدفع باتجاه طرحه كنموذج لتعايش العلمانية مع الاسلام.
 ٢. تبقى تركيا الاداة الفاعلة لكبح جماح اكراد العراق اذا ما ارادوا الخروج على الرؤية الامريكية لمستقبل العراق السياسي.
 ٣. لازالت تركيا تحظى بأهمية كبيرة في مسار الصراع العربي-الصهيوني كأحدى الفواعل الاقليمية التي يمكن الاستعانة بها اسرائيليا لاسيما باتجاه سوريا.
 ٤. وتبقى أهمية تركيا كبلد مسلم وحيد في حلف شمال الاطلسي قائمة وتدفع باتجاه انضمام بعض الدول الاسلامية في آسيا الوسطى والبلقان الى الحلف نفسه.
- اما على صعيد المصالح التركية فيمكن رصد بعض النقاط المهمة^(٣٤):

(٣٠) انظر بهذا الصدد د. عباس هاشم بدوي-الاتفاقيات العراقية-التركية خلال الحرب العراقية الايرانية، مطبعة الحرية-بغداد-١٩٨٧-ص ٩٧.

(٣١) صحيفة الوفاق الوطني-جريدة اسبوعية سياسية عراقية-مصدر سابق-ص ٤.

(٣٢) د. صبحي ناظم توفيق- مشاركة القوات التركية لحفظ الامن في العراق (المعضلات والاحتمالات) اصداء دولية، جامعة بغداد العدد ٦ بغداد ٢٠٠٤ ص ١٥.

(٣٣) نفس المصدر ص ١٥-٢٠.

(٣٤) Barkey, Turkish-american relation p46

نقلا عن هايننس كرامر-تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد-مصدر سابق-ص ٣٧٧.

١. رغم ان القادة الاتراك كانوا اكثر ميلا الى اعتبار السياسة الامريكية نحوهم تعبيرا عن مصالح قوى عظمى انانية اكثر من كونها تجسيدا لأي التزام صادق وامين بالدفاع عن ابوز وأهم مصالح تركيا القومية، اذ لم تتمكن قيمتها الاستراتيجية من ملامسة أي وتر عميق داخل جمهور الولايات المتحدة ومؤسساتها التمثيلية خلافا لحال اكثرية حلفاء امريكا الآخرين، اذ ليست هناك روابط تاريخية او عاطفية او ايديولوجية او حتى اقتصادية قوية تستطيع توظيفها في سبيل تدعيم موقفها. غير ان الآمال المرتبطة بالمصالح تتجلى بقدر اكبر من الوضوح في السياسة الشرق اوسطية الجديدة للولايات المتحدة، اذ يتفق الطرفان على ضرورة الحفاظ على التوازن الاقليمي الموجود وتثبيتته في ظل سيطرة المصالح الامريكية والتي سيلعب فيها الموقع الاقليمي التركي دورا فاعلا في عملية اعادة هيكلة اقتصاديات المنطقة والاستفادة من الفرص المتاحة في ظل الفراغ الذي اوجده احتلال العراق.

٢. على الرغم من ان الحكومة الامريكية ظلت عاجزة عن فرض هيمنتها على هيئات صنع القرار في الشركات الدولية النفطية "الكونسورتيومات والاتحادات المالية العملاقة" في مسألة نقل الطاقة من بحر قزوين "مشروع خط انابيب باكو-جيهان" الا ان الاتراك لازالوا يعتقدون بأن المشروع يبقى امرا متعذرا ما لم يتوفر الدعم الامريكي على الصعيدين السياسي والاقتصادي. بينما تظل الحاجة لمعبر البترول العراقي عبر الاراضي التركية قائمة وتحظى بقدر كبير من الاهتمام، الامر الذي يتطلب الاستجابة التركية لمسايرة السياسة الامريكية.

٣. على الرغم من الاختلاف الواضح في الرؤية الامريكية والتركية حول وضع القبارصة الاتراك والتدخل التركي في شؤون الجزيرة القبرصية والتي بقيت نقطة الخلاف الاساسية منذ العقد السابع من القرن المنصرم، الا ان الاتراك ابدوا تسامحا كبيرا ازاء المطالب القبرصية التركية في الاتحاد مع نظرائهم اليونانيون... لكن رفض القبارصة اليونانيون هذا المطالب اعتبر نجاحا كبيرا للسياسة التركية التي دفعت باتجاه توافق الرؤية بين الولايات المتحدة وتركيا، واعتبر الموقف التركي نقطة جذب جديدة باتجاه توفير فرص اضافية لانضمام تركيا لدول الاتحاد الاوربي بمساعدة امريكية.

ثالثا: تداعيات احتلال العراق على الفضاءات الإقليمية لتركيا.

لا يستطيع المنتبع للسياسة التركية الا ان يرصد ان هناك تحديات لا بد وان تواجهها السياسة التركية في مجال فضاءاتها الإقليمية بعد احتلال العراق، اذ ان الولايات المتحدة الامريكية قد اصبحت القوة الخارجية وربما الوحيدة ذات التأثير والنفوذ في الشرق الاوسط، ويتعين على تركيا والحالة هذه ان تكون حريصة على استقطاب دور فاعل في مسار التطورات الجارية، ورغم ان الدلائل تشير بأن السياسة التركية السابقة في فترة "طورغوت اوزال" كانت ميالة لأخذ موقف فعال من القضايا الإقليمية، لكن خلفاءه فضلوا العودة الى السياسة التركية - الشرق اوسطية التقليدية، وهي سياسة قائمة على ان تتأى تركيا بنفسها عن الشؤون الإقليمية، وان تقيم علاقات متوازنة ومنكافئة مع جميع الدول المهمة والتي ظلت تحظى والى وقت قريب بأهمية كبيرة^(٣٥)، الا ان التطورات الخطيرة على الساحة الإقليمية بعد احتلال

(٣٥) هايننس كرامر-تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد- مصدر سابق- ص ٢٠٦-٢٠٧.

١. رغم ان القادة الاتراك كانوا اكثر ميلا الى اعتبار السياسة الامريكية نحوهم تعبيرا عن مصالح قوى عظمى ثنائية اكثر من كونها تجسيدا لأي الترام صادق وامين بالدفاع عن ايوز وأهم مصالح تركيا القومية، اذ لم تتمكن قيمتها الاستراتيجية من ملامسة أي وتر عميق داخل جمهور الولايات المتحدة ومؤسساتها التمثيلية خلافا لحال اكثرية حلفاء امريكا الآخرين، اذ ليست هناك روابط تاريخية او عاطفية او ايدولوجية او حتى اقتصادية قوية تستطيع توظيفها في سبيل تدعيم موقفها. غير ان الآمال المرتبطة بالمصالح تتجلى بقدر اكبر من الوضوح في السياسة الشرق اوسطية الجديدة للولايات المتحدة، اذ يتفق الطرفان على ضرورة الحفاظ على التوازن الاقليمي الموجود ونشيطه في ظل سيطرة المصالح الامريكية والتي سيلعب فيها الموقع الاقليمي التركي دورا فاعلا في عملية اعادة هيكلة اقتصاديات المنطقة والاستفادة من الفرص المتاحة في ظل الفراغ الذي اوجده احتلال العراق.

٢. على الرغم من ان الحكومة الامريكية ظلت عاجزة عن فرض هيمنتها على هيئات صنع القرار في الشركات الدولية النفطية "الكونسورتيومات والاتحادات المالية العملاقة" في مسألة نقل الطاقة من بحر قزوين "مشروع خط انابيب باكو-جيهان" الا ان الاتراك لازالوا يعتقدون بأن المشروع يبقى امرا متعذرا ما لم يتوفر الدعم الامريكسي على الصعيدين السياسي والاقتصادي. بينما تظل الحاجة لمعبر البترول العراقي عبر الاراضي التركية قائمة وتحظى بقدر كبير من الاهتمام، الامر الذي يتطلب الاستجابة التركية لمسايرة السياسة الامريكية.

٣. على الرغم من الاختلاف الواضح في الرؤية الامريكية والتركية حول وضع القبارصة الاتراك والتدخل التركي في شؤون الجزيرة القبرصية والتي بقيت نقطة الخلاف الاساسية منذ العقد السابع من القرن المنصرم، الا ان الاتراك ابدوا تسامحا كبيرا ازاء المطالب القبرصية التركية في الاتحاد مع نظرائهم اليونانيون... لكن رفض القبارصة اليونانيون هذا المطالب اعتبر نجاحا كبيرا للسياسة التركية التي دفعت باتجاه توافق الرؤية بين الولايات المتحدة وتركيا، واعتبر الموقف التركي نقطة جذب جديدة باتجاه توفير فرص اضافية لانضمام تركيا لدول الاتحاد الاوربي بمساعدة امريكية.

ثالثا: تداعيات احتلال العراق على الفضاءات الاقليمية لتركيا.

لا يستطيع المتتبع للسياسة التركية الا ان يرصد ان هناك تحديات لا بد وان تواجهها السياسة التركية في مجال فضاءاتها الاقليمية بعد احتلال العراق، اذ ان الولايات المتحدة الامريكية قد اصبحت القوة الخارجية وربما الوحيدة ذات التأثير والنفوذ في الشرق الاوسط، ويتعين على تركيا والحالة هذه ان تكون حريصة على استقطاب دور فاعل في مسار التطورات الجارية، ورغم ان الدلائل تشير بأن السياسة التركية السابقة في فترة "طورغوت اوزال" كانت ميالة لاتخاذ موقف فعال من القضايا الاقليمية، لكن خلفاءه فضلوا العودة الى السياسة التركية -الشرق اوسطية التقليدية، وهي سياسة قائمة على ان تنأى تركيا بنفسها عن الشؤون الاقليمية، وان تقيم علاقات متوازنة ومتكافئة مع جميع الدول المهمة والتي ظلت تحظى والى وقت قريب بأهمية كبيرة^(٣٥)، الا ان التطورات الخطيرة على الساحة الاقليمية بعد احتلال

(٣٥) هايننس كرامر-تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد- مصدر سابق- ص ٢٠٦-٢٠٧.

العراق اخذت تدفع بتركيا الى مزيد من التورط في قضايا الشرق الاوسط، وهذا الامر يتطلب درجة عالية من الموازنة بين سياساتها الشرق اوسطية المحتملة وما تتطلبه من تنسيق مع الولايات المتحدة، وبين توجهها الغربي الذي حرصت على المحافظة عليه خلال مرحلة الاعداد للحرب وبدت اكثر قربا من الموقف الفرنسي-الالمانى... من هنا يمكن ادراك مدى حرجة السياسة التركية في الفضاء الاقليمي الآخر "الاوربي" وضرورة الحرص على ادامة العلاقة الايجابية مع دولة. رغم ان السياسة التركية قد مارست لعبة التوازنات الدولية منذ اندلاع حرب الخليج الاولى (١٩٨٠-١٩٨٨) ومن ثم الثانية (١٩٩١) حين حرصت على بقاء تعاونها مع الاطراف المتصارعة قائما مع الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والامنية، الا انها في هذه المرة ربما تواجه تحديات خطيرة لا تتعلق بجوانب اقتصادية او امنية، وانما اخريات ذات مساس بمستقبل الكيان التركي برمته، بما تقودها الى فقدان القدرة على التوازن، وبالتالي فانها لا تستطيع البقاء مكتوفة الايدي ازاء التطورات الحاصلة بشأن مستقبل العراق السياسي وبالذات قضية الاكراد فيه.

ولهذا فانها وكما ذكرنا اردت ان تكون احدي الدول المساهمة في بسط الامن في بقاعه، وبالتالي فان قرار البرلمان الذي خول الحكومة صلاحيات ارسال قوات عسكرية الى العراق لا يعبر في مضمونه عن هواجس امنية ذات درجة عالية من الخطورة ليس على مستقبل العراق فحسب، بل مستقبل تركيا السياسي ايضا.

ورغم عدول الولايات المتحدة عن قبول المشاركة العسكرية التركية نتيجة لرفض الاطراف الكردية في مجلس الحكم الانتقالي هذه المشاركة^(٣٦)، الا انها لازالت تنتظر فرصا اخرى ربما توظفها المرحلة الانتقالية الجديدة واحتمال ارسال قوات دولية ليتسنى للأتراك المشاركة الفاعلة والعملية على الارض العراقية.

ان اهم ما يقلق الاتراك في هذه المرحلة وما سيعقبها، هو انفلات الوضع الامني في العراق بما يفضي الى قيام حرب اهلية قد تقود الى قيام ثلاث دويلات، اثنتان منها تعتبران بمثابة تهديد خطير لامنهما السياسي والاقتصادي وهما الدولة الكردية في الشمال والاخرى الشيعية في الجنوب ولهذا فانها حريصة على اجترار وضع معين يمكنها ان تكون فاعلا اساسيا بما يجري في العراق.

الامر الآخر الذي لا يقل خطورة عما سبق هو طبيعة العلاقة المستقبلية بين الولايات المتحدة من جهة وسوريا وايران من جهة ثانية، ورغم الشروع بتطبيق قانون محاسبة سوريا الا ان بوادر تطبيق مشروع "خارطة الطريق" الامريكية وامكانية التوصل الى حل للقضية الفلسطينية في ظل تأكيدات الادارة الامريكية بوجود قيام دولة فلسطينية واعلان الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في مؤتمر القمة العربية الاخيرة بان قيام دولة فلسطينية سوف يفضي الى اقامة علاقات عربية-اسرائيلية قائمة على التعاون والسلام، وبما يوفر فرص عديدة، لانتهاء التوتر القائم في العلاقة بين سوريا والولايات المتحدة من جهة واسرائيل من جهة اخرى، وامكانية قيام علاقات سورية-اسرائيلية بما يفضي الى فتح قنوات غير مريحة في علاقة تركيا مع سوريا من جهة واسرائيل من جهة اخرى، لاسيما في موضوعتين اساسيتين هما الاسكندرونة والمياه

(٣٦) محمد نور الدين-ندوة احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا -مصدر سابق-ص٤.

التركية. وكذلك افضت التجاوزات الاسرائيلية في شمال العراق كما عبر عنها الاثراك في الاونة الاخيرة بانها سوف تؤسس لوضع غير مريح لعلاقة تركيا باسرائيل التي اعتبرت علاقة تحالف استراتيجي منذ عام ١٩٩٦.

من جانب آخر فإن تركيا سوف تجد نفسها في حالة انهاء التوتر في العلاقة بين ايران والولايات المتحدة بشأن البرنامج النووي الايراني أنها قد فقدت الكثير من وزنها الاقليمي في المنطقة في ظل التوازنات الجديدة المحتملة، وبالتالي فإن الاتجاه التقليدي التركي في السياسة الشرق اوسطية الذي اشرنا اليه لا يجد له أي معنى في الواقع على الارض، وان الظروف الحالية تدفع الساسة الاثراك الى اجترار دور فاعل في كل ما يجري في منطقة الشرق الاوسط. اما الفضاء الاقليمي الآخر الذي تحرص تركيا كل الحرص ان تكون لاعبا فاعلا فيه فهو الفضاء الاوربي فالسياسة التركية ما انفكت عن التعبير بأنها جزء من القارة الاوربية رغم وقوع ربع مساحتها فقط في اوربا، ورغم ان غالبية سكانها يدينون بالاسلام، الا انها تعتبر ان هاتين المسألتين توفران لأوربا دورا فاعلا في المحيطين الاسلامي والاسيوي بما فيه الشرق اوسطي. وقد وجدت تركيا نفسها خلال الاعداد لأحتلال العراق بأنها اقرب الى المواقف الاوربية منه الى الموقف الامريكي، وبدى وكان الافق الاوربي اكثر انفتاحا امامها، لاسيما بعد ان وفرت المؤسسة العسكرية التركية قدرا كبيرا من الحرية لدى المؤسسة السياسية في اتخاذ قرار عدم المشاركة في الحرب، مما جعلها اقرب الى معايير "كوبنهاغن" التي حددتها الامانة العامة لدول الاتحاد. ولاشك ان احد اكبر المكاسب التركية في عدم مشاركتها في الحرب هو ابداء العالم احترامه للعملية السياسية الديمقراطية في تركيا اثر قرار برلمانها رفض مذكرة الحكومة التي اشرنا اليها رغم التبعية التركية المعروفة للولايات المتحدة في القضايا الحساسة، وقد عبر هذا الموقف عن بداية جديدة في التوازنات الداخلية التركية قد يفضي الى تطور مهم على صعيد انتماء تركيا الى الاتحاد الاوربي. وعلى صعيد علاقتها بالعالم العربي والاسلامي.

الخاتمة والاستنتاجات

شكلت الحرب الامريكية - البريطانية على العراق ومن ثم احتلاله تحديا كبيرا للبيئة السياسية للوطن العربي وجواره الجغرافي، وكانت تداعياتها تنذر بخطر شديد على الوضع السياسي والاقتصادي لتركيا، وقد احدثت ما يشبه انحسار مرحلة وابتداء اخرى على صعيد الاوضاع الداخلية التركية وعلى صعيد التفاعلات الاقليمية، ففي الوقت الذي حرص فيه ما سمي بالجيل القديم على الارتباط الشديد بالسياسة الامريكية تماشيا مع مبادئ الكمالية التي ارسيت معالمها المؤسسة العلمانية بمعاونة المؤسسة العسكرية، حاولت سياسة ما يسمى بالجيل الجديد الذي تزعمه حزب العدالة والتنمية الاسلامي الحاكم الخروج على السياسة الامريكية، ولأول مرة برفض قرار الاثراك في الحرب ضد العراق، وقد مثلت هذه السياسة من وجهة نظر المؤسسة العلمانية مغامرة كبيرة بمصالح تركيا القومية، الا ان وقائع الاحتلال على الارض وما تلاه اثبت ان الولايات المتحدة لا تستطيع الاستغناء عن العلاقة مع تركيا، اذ لازالت الحاجة تدفع الى

المزيد من تعميقها سواء على مستوى الرؤية الامريكية للدور التركي في الشرق الاوسط الكبير، او على مستوى المثابرات الاخرى في العالم، وقد انعكس هذا الامر بشكل ايجابي على مستوى الرؤية التركية لمصالحها القومية، اذ اوجدت هذه السياسة الناجحة ان هناك فضاءات حيوية لابد وان تجد تركيا نفسها لاعبا مهما لاسيما في العالم العربي والاسلامي، وكذلك الاوربي، وبدت اكثر انسجاما مع بيئتها الاقليمية اكثر من أي وقت مضى، وبالتالي فليس مستبعدا ان تحقق سياسة الجيل الجديد ما عجزت عنه السياسات السابقة في مجال تخطي العقبات الاقتصادية والامنية التي جعلتها اسيرة السياسات الامريكية ولاشك ان احد اهم المكاسب التركية في عدم مشاركتها في الحرب هو ابداء العالم احترامه للعملية السياسية الديمقراطية مما جعلها من وجهة النظر الاوربية اقرب الى معايير "كوبنهاغن" التي حددتها الامانة العامة لدول الاتحاد، ومن وجهة النظر العربية الاسلامية، اقرب الى بيئتها المحلية، وهذا انجاز لم تحظى به السياسة التركية منذ زمن بعيد.

قائمة المصادر والمراجع

- اولا-الكتب والمجلات العربية والمترجمة
١. التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٢-٢٠٠٣) الطبعة الاولى، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الطبعة الاولى، يونيو ٢٠٠٣.
 ٢. توماس بوا :- تاريخ الاكراد، ترجمة محمد تيسير ميرخان، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الاولى، ايلول ٢٠٠١.
 ٣. د.صبحي ناظم توفيق :-مشاركة القوات التركية لحفظ الامن في العراق (المعضلات والاحتمالات) اصداء دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٦، السنة ٢٠٠٤.
 ٤. د.عباس هاشم بداي :-الاتفاقيات العراقية -التركية خلال الحرب العراقية الايرانية، مطبعة الحرية، بغداد ١٩٨٧.
 ٥. محمد نور الدين:-تركيا الى اين "حزب العدالة والتنمية في السلطة" المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٠٢، ٢٠٠٤.
 ٦. محمد نور الدين :-احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت وقائع ندوة غير منشورة آذار ٢٠٠٤.
 ٧. هايننتس كرامر :-تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد-تعريب فاضل جكتر، مطبعة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى ٢٠٠١.

ثانيا-الصحف

١. الصباح-العدد، ٤٢ السنة الاولى، آذار ٢٠٠٤.
٢. الوفاق الوطني-العدد، ٦٢ السنة الثانية عشر، نيسان ٢٠٠٤.

ثالثا-المصادر والمراجع الاجنبية

- 1-Barkey Turkish-American relation.
- 2-Erguence Turkey's security perceptions.
- 3-M-Hakan Yavllz-search for new social contract in Turkey·Fathallah Gulen Sais Review·Winter Spring·1999.
- 4-M-Williams eds·Turkey and Europe(printed 1993).
- 5- www-Mfagov tr/grupa/305/Htm.
- 6-www-Washington Institute org/media/samiturk.htm(Augest)·1999.